

**Deputy Governor**  
No. 333/BC/200  
Data: 22 Shaban, 1413H

**وكيل المحافظ**  
الرقم ٣٣٣/م أ / ٢٠٠  
التاريخ ٢٢ شعبان ١٤١٣ هـ

**Circular to All Banks  
Operating in The Kingdom**

**تعميم لجميع البنوك العاملة بالمملكة**

Greetings,

المحترم

/ سعادة

بعد التحية

SAMA has noticed lately that banks are expanding credit facilities to facilities subscription in offered shares.

لقد لاحظت مؤسسه النقد العربي السعودي مؤخراً توسع البنوك في منح التسهيلات الائتمانية تمويل الاكتتاب في شراء الأسهم المطروحة للاكتتاب.

Since this expansion is not justified and simply diverts the attention of banks away from giving credit facilities to other economic sectors, and for the purpose of checking the negative aspects of this expansion, banks that are engaged in financing subscriptions in shares should follow a clear and cautions policy in granting such facilities and should take adequate guarantee for the financing operation. It should also be taken into consideration that the funds of the subscriber should be the basic source for this financing operation and that the bank financing is simply a complementary factor.

وبما أن هذا التوسع ليس له ما يبرره بالإضافة إلى أنه قد يصرف نظر البنوك عن منح التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويهدف منح السليبات التي قد تنتج عن هذا التوسع ، فإنه يتوجب على البنوك المشتركة في تمويل اكتتابات الأسهم اتباع سياسة واضحة وحذرة في منح هذا النوع من الائتمان مع أخذ الضمانات الكافية لعملية التمويل مع الوضع في الاعتبار أن يكون مال المكتتب هو المصدر الأساسي لتمويل عملية الاكتتاب، وأن يكون تمويل البنوك مكملاً وفي الحالات التي قد يقوم البنك بتمويلها حسب سياسته الائتمانية.

Since the subscription surplus, if any, has to be reimbursed through checks to the first beneficiary, the lending bank for this purpose must cautiously verify the name, identity and credibility of the client. As a guiding rule, the maximum of such kind of financing should be in the neighborhood of 50% of the amount to be subscribed in all cases.

وحيث أنه سيتم إعادة فائض الاكتتاب – إن وجد – بشيكات مسطرة تصرف للمستفيد الأول فإن على البنوك في حال إقراضها لهذا الغرض أخذ الحيطة والحذر والتحقق من الأسماء وهوية وجدارة والمتعاملين معها ، وكقاعدة استرشادية فإن الحد الأقصى لمثل هذا النوع من التمويل يجب أن يكون في حدود ٥٠٪ من المبلغ المزمع الاكتتاب به في جميع الحالات.

Please be informed and branches to act accordingly. SAMA's examiners shall visit the banks to verify compliance.

نأمل الإحاطة والتمشي بموجبه وإبلاغ فروعكم بذلك ، وستقوم المؤسسة بجولات تفتيشية للتأكد من تطبيق هذه التعليمات.

Regards,

وتقلوا تحياتي ،،

Deputy Governor

وكيل المحافظ

J. Al-Suhaimi

جماز السحيمي